القوات العراقية والامريكية تبدأ حملة لجمع الاسلحة ● احتجاجات على زيارة بوش للعراق

خطة امنية واسعة تجبر آلاف البغداديين على ملازمة منازلهم.. او النزوح

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من هاني عاشور:

مع فجر يوم الاربعاء وبتمام الساعة السادسة صباحا بدأت اربع فرق عسكرية عراقية من الشرطة والجيش تنفيذ اكبر خطة امنية في العاصمة العراقية، وقد عزف الاف البغداديين عن الخروج خوفا من مواجهات محتملة بينما تم انتشار واسع للاجهزة الامنية العراقية والقوات الامريكية في مناطق بغداد الساخنة المنصور والدورة والعامرية والغزالية والبياع والسيدية في غرب العاصمة، الاعظمية والشعب والصليخ في شرق بغداد، وقد شهدت تلك المناطق عمليات نزوح حيث غادر بعض سكان هذه الاحياء منازلهم متوجهين الى القسم الآخر من المدينة او انهم غادروها الى بلدات قريبة تحسباً من حصول معارك بين قوات الامن العراقية والمسلحين، بينما نزح البعض الاخر الى مناطق كردستان وبعضهم فضل الابتعاد عن العراق كلياً باتجاه سورية والاردن، ما ادى الى ارتفاع حاد في اجور السفر.

ويعلق قرابة ستة ملايين شخص من سكان بغداد املاً كبيرة على نجاح هذه الخطة، التي ياملون ان تحقق لهم الامن والاستقرار الذي يفتقدونه وانقاذهم من مشهد العنف والاحتقان وازالة مظاهر السلاح واعادة الحياة الى سياق وضعها الطبيعي.

ونقلت صحيفة (الصباح) الحكومية عن ضباط كبار في الداخلية والدفاع مكلفين بتنفيذ جوانب من المعركة قولهم ان «الخطة الامنية ستكون طويلة ولن تحط اوزارها الا بالقضاء على الارهاب في بغداد قضاء مبرما، وفرض سيادة الامن والقانون»، مشيرين الى كونها الصفحة الاولى في مجمل صفحات سياسية وعسكرية لوأد العنف وتقويض الارهاب.

وبحسب مصادر حكومية امنية فان القوات الامنية تمتلك معلومات دقيقة عن اماكن تواجد المجاميع الارهابية او العناصر المشبوهة ما سيجعل مهماتها سهلة في دهم اوكارهم ومطاردتهم والقبض عليهم.

وتعول القوات هذه المرة على معلومات استخبارية واسعة كان مسؤولون قالوا انها ستدعم تكتيكات الوحدات المنفذة وتنقذها من الفشل او الخطأ الذي طالما وقعت به في الخطط السابقة.

ويبدو أن الخطة تتضمن اجراءات تحرص القوات المنفذة على سريتها في ما يتعلق بالكيفيات التي سيتم فيها نزع الاسلحة من المواطنين، الا ان المعلومات العامة تشير الى امكانية القيام بعمليات دهم وتفتيش. وقد اكد سلام الزوبعي نائب رئيس الوزراء العراقي للشؤون الامنية والخدمات ان القوات الامنية على استعداد تام لتنفيذ خطة امن بغداد التي ستشمل محاور عدة وتحركات واسعة لقوات الجيش والشرطة، مضيفاً ان الهدف الاساس من تلك العمليات «هو القضاء على اوكار الشر التي تحاول النيل من امن المواطن اضافة الى الحد من مظاهر التسلح وحظر حمل السلاح بيد المدنيين واقتصار ذلك على القوات الحكومية فقط».

ودعا الزوبعي رجال الدين وشيوخ العشائر والوجهاء الى ضرورة توعية المواطنين بأهمية تعاونهم مع قوات الامن وتسهيل مهامهم لان الهدف الاساس هو راحة المواطن وتعزيز امنه وامانه، وقال «لقد اوعزنا الى قادة العمليات بضرورة توجيه منتسبيهم بحسن التعامل مع المواطن والابتعاد عن اساليب الخشونة والترويع في اثناء تأدية المهمات وفي حال وجود اية خروقات او تجاوزات فاننا ندعو المواطن الى الاتصال بهواتف مكتبنا المباشر او على البريد الالكتروني الذي سنطلقه في وسائل الاعلام المختلفة».

فيما قال مدير غرفة عمليات وزارة الدفاع العراقية ان البحث عن الاسلحة ونزعها سيشملان كل اهالي العاصمة واذا ما زاد وجود قطعة سلاح واحدة من النوع الخفيف عند اي شخص سيصادر من الاشخاص او الدور، حتى وان كان هذا السلاح الزائد مرخصا.

وقد سبق ان اعلن اللواء الركن عبد العزيز محمد مدير غرفة عمليات الدفاع «ان حظر التجوال سيكون من الساعة الثامنة والنصف مساء الى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي يوميا، فيما يحظر تحرك السيارات كل يوم جمعة من الساعة الحادية عشرة صباحا وحتى الساعة الثالثة عصرا».

وقبل ساعات من تنفيذ الخطة الامنية اي منذ مساء الثلاثاء بدت المناطق المسماة بالساخنة في اطراف بغداد مثل الغزالية والدورة والسيدية وحي الجهاد وكانها مدن اشباح حيث اغلقت اغلب المحال التجارية ابوابها، واسواق المواد الغذائية، بينما استشرت حمى تخزين المواد الغذائية لا سيما الخبز والوقود والماء تحسباً من حصار يتعرضون له بسبب احتمال نشوب المعارك، وخوفاً من استمرار حصار المناطق اكثر من يوم.

وبالرغم من التطمينات التي ساقها المسؤولون الامنيون، الا ان حالة الخوف والترقب عصفت بطلاب الصفوف المنتهية في المتوسطة والثانوية بالاضافة الى طلبة الجامعات الذين يواصلون تأدية امتحاناتهم لنهاية العام.

عراقيون يتظاهرون ضد زيارة الرئيس الامريكي جورج بوش الى بغداد امس الاول (رويترز)

بوش عائدا من بغداد: انهاء العنف في العراق «مستحيل» وايرادات النفط العراقي ينبغي تقاسمها مع الشعب

واشنطن ـ من كريس بالتيمور وتوم دوجيت :

عبر الرئيس الامريكي جورج بوش الثلاثاء عن امله في تحسن الوضع في العراق بشكل كبير عند انتهاء ولايته الرئاسية في 2009، لكنه رأى ان توقف العنف بشكل كامل في هذا البلد «مستحيل».

وردا على سؤال للصحافيين في الطائرة التي اقلته الى واشنطن عائدا من بغداد، عما اذا كان يمكنه التوجه الى العراق بعد سنتين ونصف السنة بدون الاجراءات الامنية المشددة جدا التي رافقت زيارته الثلاثاء، قال بوش «آمل ذلك».

واوضح انه «اذا كنتم تريدون القول ان النجاح في العراق يعني انتهاء العنف، فلا اعتقد انها طريقة مناسبة للحكم على النجاح او الفشل». واضاف «انه معيار من المستحيل تحقيقه».

واضاف «اذا كان المعيار هو حكومة بدأت تكسب ثقة الشعب لانها تتخذ اجراءات تساعد في اعادة الوضع الى طبيعته، فاعتقد ان الحكومة ستحقق هذا المعيار».

واكد الرئيس الامريكي ان «الهدف في العراق وفي بغداد هو خلق شعور بالامان لدى الناس ليثقوا اكثر في حكومة تهتم بحياتهم. لا اعتقد ان الحكومة العراقية تستطيع ضمان توقف تام للعنف».

وقال بوش انه اكد للمسؤولين العراقيين الجدد اثناء زيارته التي استغرقت حوالى خمس ساعات الى بغداد ان الولايات المتحدة لن تدعهم يسقطون طالما ان القوات العراقية غير قادرة على تحمل مسؤولية الامن في البلاد.

واضاف ان الوزراء العراقيين اعربوا «عن قلقهم من رحيلنا قبل ان يكونوا قادرين على الدفاع عن انفسهم واكدت لهم ان لا مجال للقلق».

وتابع «اكدت لهم اننا سنفي بالتزامنا».

وازدادت المخاوف العراقية جراء الضغوط المتواصلة التي تمارس على بوش للالتزام بانسحاب جزئي للقوات كما تطالبه غالبية الاميركيين.

واكد بوش ضرورة ان تتشاور الحكومة العراقية مع السفير الامريكي في بغداد زلماي خليل زاد وقائد قوات التحالف جورج كايسي حول الاستراتيجية الامنية. واضاف ان محادثيه اتفقوا معه على ان مستوى القوات الامريكية ينبغي ان يكون متوقفا على الظروف الميدانية.

وقد عبر المسؤولون العراقيون ايضا عن قلقهم لغياب الدعم الدولي، كما ذكر بوش.

وابدى بوش نيته الاتصال بزعماء اجانب «لتذكيرهم بان عراقا مستقرا وآمنا جزء لا يتجزأ من شرق اوسط مستقر وآمن». لكنه لم يوضح اسماء المسؤولين الاجانب الذين يقصدهم.

وبينما تستعد السلطات العراقية لاطلاق خطة امنية بمشاركة اربعين الف رجل لاحلال الامن في بغداد وضواحيها، قتل 36 شخصا وجرح العشرات في اعمال عنف جديدة الثلاثاء وخصوصا خمس هجمات في مدينة كركوك (شمال) المتعددة الاتنيات والغنية بالنفط والتي اسفرت عن سقوط 18 قتيلا.

وفي وقت لاحق قال الرئيس الامريكي جورج بوش امس انه ينبغي للحكومة العراقية أن تنشىء صندوقا ائتمانيا لتقاسم الايرادات النفطية مع الشعب العراقي وانها تعمل على تكوين فرق صيانة خاصة للاسراع باصلاح منشات الطاقة التي تتعرض للهجوم. ويحتاج العراق الى استثمارات تصل الى 20 مليار دولار لرفع انتاجه النفطي الى ستة ملايين برميل يوميا.

وقال وزير النفط العراقي هذا الشهر ان بلاده تأمل أن يتم هذا العام اقرار قانون جديد لجذب الاستثمارات الاجنبية الى قطاع النفط. وقال بوش ان الشعب العراقي يحتاج الى التمتع بفوائد ايرادات البلاد من النفط. واضاف بوش في مؤتمر صحافي عقده في حديقة الورود بالبيت الابيض مستعرضا تفاصيل زيارته المفاجئة الى بغداد الثلاثاء «انها فكرة مثيرة للاهتمام يجدر بهم أن يدرسوها.. وهي تقول بالاساس انه أيا كان المكان الذي تعيش فيه بالبلاد فان لك حصة في مستقبل بلدك لان لك حصة في ملكية اصول الطاقة».

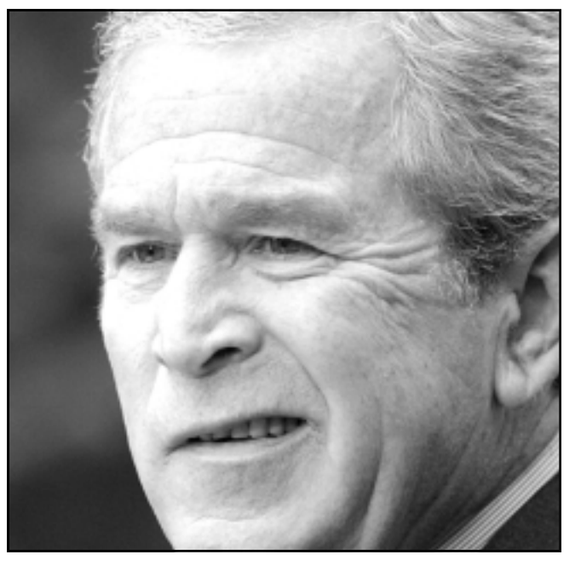

ومضى قائلا «ذكرت الحكومة بأن النفط ملك للشعب العراقي وأن الحكومة تتحمل مسؤولية التوجيه الرشيد لتلك الاصول والموارد القيمة».

وقال بوش «الامر بيد الحكومة العراقية لاتخاذ القرار بشأن ما ينبغي عمله بالاصول المملوكة للشعب» مشيرا الى ما يقدر بحوالي 115 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة لدى العراق. ولضمان استمرار تدفق امدادات وعائدات النفط قال بوش ان الولايات المتحدة تعمل مع العراق لانشاء «فرق للصيانة السريعة» لاصلاح الاضرار التي تنجم عن هجمات على البنية التحتية للطاقة. وقال بوش «هناك فرق للصيانة السريعة يجري انشاؤها ستكلف بمهمة اعادة انتاج النفط والكهرباء بسرعة في حال وقوع هجمات».

وكلف بوش وزير الطاقة الامريكي سام بودمان بالذهاب الى بغداد ولقاء وزير النفط العراقي وتحديد السبل التي يمكن للولايات المتحدة ان تقدم دعما اضافيا.

ويمتلك العراق ثالث أكبر احتياطيات نفطية في العالم لكن القطاع تقوضه عقود من ضعف الاستثمارات والحروب والعقوبات وسوء الادارة. وتنتظر شركات النفط العالمية التي تتطلع الى حقول النفط العراقية العملاقة غير المستغلة الى حد بعيد اقرار قانون استثماري جديد مع اطار قانوني وتنظيمي قبل المغامرة بدخول القطاع. وتعرض قطاع النفط العراقي لهجمات متكررة على خطوط الانابيب ومنشآت تصدير النفط.

ووفقا لوزارة الطاقة الامريكية فان انتاج العراق من النفط الخام في ايار (مايو) بلغ 1,9 مليون برميل يوميا بانخفاض حاد من حوالي 2,6 مليون برميل يوميا في كانون الثاني (يناير) 2003 قبل بدء الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. وبلغت صادرات البلاد من النفط ما متوسطه 1,5 مليون برميل يوميا في ايار (مايو). وتحجم العديد من شركات النفط الاجنبية عن الاستثمار في العراق بسبب استمرار العنف الذي قد يعرض موظفيها للخطر.

فيديو على الانترنت يظهر مارينز ساخرين من مشهد مقتل عراقيين

لندن ـ «القدس العربي»:

بدأ الجيش الامريكي تحقيقا للبحث عن الجهة التي وضعت شريط فيديو على الانترنت ويظهر فيه احد جنود البحرية الامريكية (المارينز) وهو يغني على الغيتار اغنية تدعو لقتل العراقيين. وظهر الشريط الذي يمتد على اربع دقائق على موقع للانترنت اسمه «يوتيوب»، ويظهر في الشريط مغن وهو يغني اغنية «البنت الحاجة» التي يتحدث فيها عن وقوعه بحب فتاة عراقية وعندما يقوم والدها واخوها باطلاق النار عليها وقتلها. وتعلو خلف الموسيقى اصوات تصفيق وضحك، فيما يلبس المغني قميصا اخضر، وبنطالا مموها، ويغني قائلا «امسكت باختها الصغيرة» ووضعتها كحاجز ضد الذين هجموا عليها، و«عندما تبدأ زخات الرصاص عليها، يتصاعد الدم من عينيها، عندها ضحكت بجنون» كما يقول المغني «وبعدها اختبأت خلف جهاز تلفزيون، وشحنت بندقيتي ام 16 وقمت بتفجير هذه الرصاصات للابدية»، كما يقول في مقطع اخر، ويستخدم المغني كلمات عربية غير مفهومة حفظها ربما من الفيلم الامريكي «فريق الشرطة الامريكي الدولي».

وقال مسؤول امريكي ان الجيش لا يعرف هوية المغني وان كان من المارينز حيث فتح تحقيق بهذا الشأن. وقال ان الفيديو الذي وضع على الانترنت، يعتبر خرقا للمعايير الاخلاقية العالية التي يطلب من المارينز الالتزام بها. وكان مجلس العلاقات الاسلامية الامريكية في واشنطن قد لفت انتباه المارينز للفيديو، حيث مسح عن الموقع يوم الثلاثاء ثم اعيد مرة اخرى. وطالب المجلس قائلا انه في ضوء مقتل 24 مدنيا عراقيا في حديثة في بيوتهم، وبعضهم اطفال ونساء ومن اصحاب العاهات، فيجب فتح تحقيق في هذا الفيديو.

وقال نهاد عواد من مجلس العلاقات الاسلامية «نرحب بتصريحات المارينز، ولكن نأمل ان يتوصل التحقيق الى تحديد هويات الفاعلين ومعاقبتهم». وقال احد مستخدمي موقع «يو تيوب» قمت باعادة وضع الفيديو احتجاجا على احتجاج «كير» وهو الاسم المختصر لمجلس العلاقات الاسلامية ـ الامريكية.

و «الحاجي» هو اللقب الذي يستخدمه الامريكيون كازدراء لكل العراقيين، كما كانوا يطلقون على كل فيتنامي اسم «تشارلي» او «ماء وسخ». ومنذ الغزو الامريكي للعراق سجلت حالات كثيرة عن قيام جنود بالتقاط صور تذكارية الى جانب صور متفحمة للمدنيين العراقيين، ويظهر المارينز وهم يرفعون علامات النصر، كما صدمت الصور الكثيرة التي ظهرت من سجن ابو غريب الرهيب العالم. وبرز في تلك الصور الجنود الحراس على السجن وهم يتلذذون بمشهد السجناء الذين اجبروا على الوقوف عراة، او مقيدة ايديهم ومغطاة رؤوسهم بأقنعة.

ايطاليا تباشر تقليص قواتها في العراق

■ روما ـ اف ب: اعلنت هيئة اركان الدفاع في روما ان ايطاليا باشرت امس الاربعاء تقليصا ملحوظا في عديد قواتها في العراق على ان يتم خفض الوحدات من نحو 2200 الى 1600 عنصر في موعد اقصاه نهاية حزيران (يونيو).

وقال متحدث عسكري لوكالة «فرانس برس» ان هذه العملية وهي الاولى قبل الانسحاب الكامل المقرر في الخريف المقبل، تندرج في اطار استبدال لواء ساساري بلواء غاريبالدي.

واضاف الكولونيل روبرتو تومسي ان «لواء غاريبالدي الذي يضم 1600 عنصر قام بالانتشار فيما يواصل مئات العسكريين من لواء ساساري عودتهم الى ايطاليا، ولن يبقى سوى لواء غاريبالدي في موعد اقصاه 28 حزيران (يونيو)». وكان رئيس الوزراء الايطالي الجديد رومانو برودي وعد بالانسحاب الكامل من العراق خلال حملته الانتخابية.

وقبل اسبوع، اكد وزير الخارجية الايطالي ماسيمو داليما للسلطات العراقية هذا الانسحاب خلال زيارته لبغداد.

ويتوجه داليما الجمعة الى واشنطن للاجتماع مع وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس التي سيناقش معها موضوع الانسحاب الايطالي من العراق.

وكانت الحكومة الايطالية السابقة برئاسة سيلفيو برلوسكوني حليفة مهمة للادارة الامريكية وبادرت الى نشر نحو 3200 جندي في الناصرية جنوب العراق. وتم تقليص القوات الايطالية، وهي الرابعة من حيث العدد في العراق، للمرة الاولى في ايلول/سبتمبر 2005 ثم في كانون الثاني (يناير) 2006 قبل البدء بخفض عديدها هذا الشهر.

تعيين جنرال شارك في الحرب على العراق قائدا للمارينز

■ واشنطن ـ اف ب: عين الرئيس الامريكي جورج بوش جنرالا كان شارك في اجتياح العراق في آذار (مارس) 2003 قائدا لمشاة البحرية (المارينز).

وتتعرض قوات المارينز حاليا لانتقادات عدة بسبب الاشتباه بتورطهما في مقتل نحو عشرين مدنيا عراقيا في حديثة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 ومقتل مدني عراقي آخر في الحمدانية في نيسان (ابريل).

ويفترض ان يثبت مجلس الشيوخ تعيين الجنرال جيمس كونوي بدلا من الجنرال مايكل هاجي الذي كان قائد المارينز لنحو اربع سنوات.

وشارك الجنرال كونوي وهو المدير الحالي للعمليات في هيئة اركان الجيوش الامريكية، في اجتياح العراق مع اول فرقة مارينز ارسلت هناك في آذار (مارس) 2003 وفي معركة الفلوجة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004.

وولاية قائد المارينز عادة اربع سنوات. وقد عين الجنرال جيم جونز سلف الجنرال هاجي، القائد الاعلى لقوات شمال الحلف الاطلسي في اوروبا بعد انتهاء مهمته كقائد للمارينز.

وزير الخارجية السوري يزور العراق نهاية الشهر لاعلان عودة العلاقات

■ دمشق ـ يو بي آي: قال مصدر دبلوماسي عربي امس الأربعاء إن وزير الخارجية السوري وليد المعلم سيزور بغداد نهاية الشهر الجاري حيث سيعلن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وقال المصدر الدبلوماسي، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، لـ«يونايتد برس انترناشيونال» إن «وليد المعلم وزير الخارجية السوري سيزور نهاية الشهر الجاري العاصمة العراقية». وأشار المصدر إلى أن «المعلم سيعلن من هناك عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين».

وفي حال تمت الزيارة فستكون الأولى من نوعها لمسؤول سوري منذ سقوط بغداد بيد قوات التحالف عام 2003، كما أنها الأولى لوزير خارجية سوري إلى العراق منذ مطلع الثمانينات في القرن الماضي حين قطع البلدان علاقاتهما الدبلوماسية إثر الأحداث الدامية التي شهدتها سورية على يد الإخوان المسلمين واتهمت نظام بغداد بالوقوف خلفها. وكانت سورية أعادت في نهاية العام 1997 علاقاتها الاقتصادية مع النظام العراقي وفتحت بالعراق نهاية العام 2002 مكتبا للتمثيل لم يرق إلى درجة سفارة.

جبهة التوافق تطالب المالكي بالتدخل لاطلاق سراح مرشحها لمنصب وكيل وزارة الصحة

■ بغداد ـ يو بي آي: طالبت جبهة التوافق العراقية السنية امس الأربعاء رئيس الوزراء نوري المالكي ووزيري الداخلية والدفاع بالعمل على إطلاق سراح مرشحها لمنصب وكيل وزارة الصحة علي المهداوي والذي اختطف بعد مقابلته الوزير مباشرة الاثنين الماضي.

وقال الدكتور ظافر العاني الناطق باسم جبهة التوافق في مؤتمر صحافي عقده امس «اختفى الدكتور علي المهداوي مدير عام صحة محافظة ديالى ومرشح جبهة التوافق العراقية لمنصب وكيل وزارة الصحة مع ثلاثة من مرافقيه داخل مبنى الوزارة بعد لقائه وزير الصحة».

وطالب العاني باستجواب وزير الصحة والمسؤولين أمام مجلس النواب حول حادثة إختفاء المهداوي في مكتب الوزير.

وكان مجلس النواب العراقي قد أعلن أن من بين فقرات جدول أعمال جلسته اليوم مناقشة إستجواب المسؤولين بوزارة الصحة حول هذا الموضوع.

وقال العاني «إن وزير الصحة علي الشمري كان قد اتصل بالمهداوي شخصيا طالبا مقابلته يوم الاثنين في مكتبه»، وهو اليوم الذي اختفى فيه المهداوي بعد المقابلة.

وزير الداخلية العراقي الجديد يتعهد بحل الميليشيات

■ بغداد ـ من أحمد رشيد ومايكل جورجي:

تعهد وزير الداخلية العراقي الجديد امس بحل الميليشيات القوية المرتبطة بالاحزاب السياسية وبتحسين سجل حقوق الانسان في البلاد. وفي مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الدفاع نقله التلفزيون وعد جواد البولاني بأنه لن يكرر أخطاء الماضي عندما ربط عراقيون كثيرون سلفه بفرق الموت التابعة للميليشيات وهو اتهام نفاه الوزير السابق.

وقال البولاني انه يعيد تقييم ما حدث وان وزارته لديها خطط سريعة لعلاج الاخطاء التي حدثت في أوقات وأماكن معينة. ولم يقدم الوزير خطة محددة للتعامل مع الجماعات المسلحة التي قال السفير الامريكي لدى العراق انها تقتل من العراقيين أكثر مما يسقط ضحية الهجمات المسلحة للعرب السنة. وتحت الحاح الصحافيين بشأن كيفية التعامل مع الميليشيات قال البولاني انه يأمل أن يرى اليوم الذي تكون فيه الاسلحة في ايدي عناصر وزارتي الدفاع والداخلية فقط وأولئك المسؤولين رسميا عن حماية المواطنين. ولكنه استدرك الى القول ان هذه القضية تحتاج الى ضمانات وأبدى استعداده لتقديم هذه الضمانات.

ومما يزيد من تعقيد المشكلة ان الرئيس جلال طالباني وهو كردي يقول انه لا يجب اعتبار البشمركة ميليشيا لانها حاربت صدام حسين. وهو نفس ما قامت به ميليشيا بدر. وقال البولاني الذي يتوق بوضوح الى اظهار قدرة الحكومة الجديدة على فرض الامن بعد ثلاثة أعوام من الفوضى الدامية انه سيعمل من أجل تحسين ظروف معيشة العراقيين الذين يشكو كثيرون منهم من أن الميليشيات تتمتع بحصانة من العقاب عما تفعله في النظام الديمقراطي الجديد.

هيئة علماء المسلمين في العراق تطالب الحكومة بوقف المجازر اليومية وتشريع المقاومة ضد الاحتلال

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من ضياء السامرائي:

اصدرت هيئة علماء المسلمين في العراق بيانا بينت فية موقفها من حكومة المالكي واوضحت الهيئة عبر عدة نقاط تصفها بالمهمة والاساسية في بناء العراق الموحد وجاء في البيان الذي تسلمت «القدس العربي» نسخة منه:

لقد تم تشكيل الحكومة في الظروف المعروفة، وانتهت الى ما بدأ به المحتل مشروعه السياسي في العراق من فرض للمحاصصة الطائفية والعرقية على الواقع العراقي الذي ادى الى نقص المناعة الذاتية في مواجهة ما يعرض وحدة البلاد وقوتها للضياع والتمزق. وقد وجد المحتل ـ نقولها بمرارة ـ من يعينه من الساسة على عملية الحقن هذه ويتورط معه في منحها غطاء عبر ما سُمي بـ(العملية الانتخابية).

واضاف البيان موضحا النقاط الجوهرية واصفا الوضع في العراق بالسيئ ونحن ازاء هذا الواقع السيئ الذي فرضه المحتل، واستعان عليه بقوى عديدة اقليمية ودولية توافقت معه في المصالح وتورطت معه في المفاسد على نحو يجعل من الصعوبة بمكان ان تمحى اساءاتها من الذاكرة العراقية، ولان هذه الحكومة جاءت عبر العملية الانتخابية الاخيرة، وعلى الرغم مما اكتنفها من الشكوك والمطاعن، والمد والجزر، نرى لزاما علينا ان نسجل ما هو آت:

اولاً ـ على هذه الحكومة ان تدرك انها وليدة ظروف الاحتلال وبرنامجه السياسي وغير السياسي، وبالتالي لا يكفي انبثاقها عن عملية انتخابية، عبر دستور فاقد للشرعية، ومؤسسات طعن في نزاهتها ومصداقيتها كالمفوضية العليا للانتخابات وغيرها، ليجعلها ناطقة باسم الشعب ومقررة لمصيره، فهي ـ في تقديرنا ـ لا تختلف كثيراً عن الحكومة التي قبلها، فلا يحق لها ان تتصرف تصرفات حكومة ذات سيادة ، فتبرم ـ مثلاً ـ اتفاقات طويلة الامد ذات مساس بالمصالح العراقية على الصعيد الامني والسياسي والاقتصادي وغيره، لانها ليست كذلك، ولا تملك من الشرعية ما يؤهلها لذلك .

ثانياً ـ امام هذه الحكومة فرصة لتثبت لمن انتخبها انها افضل حالاً من غيرها وانها تفعل اكثر مما تقول، وانها على استعداد للنزول الى الشارع العراقي، لتكون اكثر تعايشاً مع همومه وآلامه بعيداً عن العمل لمصالح المحتل او مصالح جهات اخرى تريد استغلال الوضع العراقي لحسابها، او للمصالح الفئوية والشخصية.

ثالثاً ـ ان الحكومة مدعوة الى مطالبة قوات الاحتلال بالانسحاب من العراق عبر جدولة زمنية ليست بالطويلة، لا سيما بعد ان اتضح للجميع ان هذه القوات وراء كل الفتن والخراب الذي يمر به العراقيون.

رابعاً ـ على الحكومة ان تفرق بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع من الاعمال المسلحة، فالمقاومة مع وجود الاحتلال حق مشروع، وليس لأحد الحق في الغائه، والارهاب عمل مرفوض في كل الاديان والقيم الانسانية وعلى الجميع التعاون لاقصائه، وخلط الاوراق لتحقيق اهداف طائفية او عرقية، ليس من مصلحة احد.

واننا ننبه هذه الحكومة الى خطورة استغلال ما سمي بقانون الارهاب، للاحقة القوى الوطنية الرافضة للاحتلال بغية اعتقالهم او قتلهم، لان هذا من شانه ان يثير عليهم الملايين، وينظر اليها انها معول للاحتلال تحقق اهدافه بالنيابة.

خامساً ـ نرى ان هذه الحكومة ملزمة بحل الميليشيات التي اذاقت البلاد الامرين، وان تتجنب الخطأ الفادح بدمجها في القوات الجديدة للجيش والشرطة، لان هذا الدمج من شأنه ان يمنحها مرة اخرى غطاء رسميا لممارسة القتل والتعذيب وفق اجندة لم تعد تخفى على احد وعاقبتها وخيمة.

سادساً ـ لا بد لهذه الحكومة من العمل سريعاً على اطلاق سراح الاسرى والمعتقلين في سجونها وسجون الاحتلال، واعتماد الضوابط القانونية في عمليات التفتيش والاعتقالات، كما يلزمها ايقاف المجازر التي تودي ـ يوميا ـ بحياة العشرات، واحيانا المئات من أبناء شعبنا، على ايدي عصابات الاجرام في مؤسسات الحكومة الامنية والقوى المتنفذة الأخرى. سابعاً ـ على هذه الحكومة ايضاً تشكيل لجان تحقيق باشراف الامم المتحدة للنظر فيما تعرض له العراقيون من انتهاكات وجرائم على ايدي مسؤولين سابقين او حاليين او ميليشيات او منتسبين للاجهزة الامنية او غيرهم، لينالوا جزاءهم العادل، ويكونوا عبرة تسد الطريق على غيرهم، في تكرار امثال هذه الجرائم، وليشعرالعراقيون ان هذه الحكومة ليست نسخة عن التي قبلها.

وزير الدفاع الجديد عبد القادر العبيدي والى يمينه وزير الداخلية الجديد جواد البولاني اثناء مؤتمر صحفي ببغداد امس (ا ف ب)